

واقع المدافعين عن حقوق الانسان في العراق

اعداد: نيراس المعموري /رئيسة منتدى الاعلاميات العراقيات / كانون الاول 2016

يعاني المدافعون عن حقوق الانسان، في مختلف أنحاء العالم من الانتهاكات، إذ يتعرضون للترهيب والمضايقات والتهديد والاعتقال، وقد يحكم عليهم بالسجن، ويحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي لأيام وأسابيع، دون تهمة أو محاكمة، يتعرضون أثناءها للتعذيب، ويكرر اعتقال آخرين، فيجبر بعضهم على توقيع اعترافات بارتكاب جرائم يقولون إنهم لم يرتكبوها، أو على تقديم تعهدات بوقف أنشطتهم من أجل حقوق الانسان، ويفرج عن آخرين بموجب شروط أو بالكفالة، حيث يظلون تحت التهديد الدائم بالتعرض للسجن من جديد في المستقبل، ويمنع البعض من السفر إلى خارج البلاد ولهذا السبب بدأ الاهتمام بالمدافعين عن حقوق الانسان عام 1998 حيث تم اقرار الاعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الانسان في الامم المتحدة.

شهد العراق بعد عام 2003 انخراط آلاف الأشخاص في أنشطة متصلة بحقوق الإنسان والمجتمع المدني والحريات، إلا أن هذا الحماس حل محله الخوف، والقلق بسبب تدهور الأمن، وتفشي العنف وانعدام حكم القانون خاصة بعد ان بلغ العنف الطائفي ذروته عام 2006 وتعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للتهديد، والاختطاف، والتعذيب والقتل.

جذور هذه الانتهاكات، تمتد إلى مجموعة معقدة من الأسباب المتداخلة حيث يقع المدافعون ضحايا للنوع نفسه من الانتهاكات التي يتعرض لها مواطنوهم، فيستهدفون ببساطة لمعتقداتهم السياسية، أو لأصولهم القومية أو لهويتهم الدينية أو ببساطة لأغراض إجرامية ويقعون ضحايا لهجمات عشوائية، وتفجيرات انتحارية، أو يستهدفون بسبب مراقبتهم انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي مختلف أطراف النزاع.

الإعلاميون، والقانونيون، والأكاديميون والمدافعون عن حقوق المرأة هم أكثر من يتعرض للملاحقة وأدى هذا الاستهداف المستمر إلى تقليص أو وقف أنشطة عدد غير قليل من المنظمات الإنسانية المحلية والأجنبية التي سحبت انشطتها ومعظم العاملين إلى خارج العراق، أما بالنسبة للموظفين المحليين فإن كثيرين منهم لم يكن لديهم من خيار سوى ترك وظائفهم، أو الاستمرار تحت مظلة التهديد والخوف وتقنين العمل المدني.

توثيق الانتهاكات:

تنطلق أهمية توثيق حالات الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الانسان من خلال دراسة طبيعة الانتهاكات التي يتعرضون لها وتحديد التدخل الممكن عمله لكل مدافع لأجل القيام بحملات التوعية، والتعبئة والتشديد لغرض الحد من هذه الانتهاكات والضغط على الحكومات لاتخاذ اجراءات قد تتمثل بالافراج عن المعتقلين من المدافعين او كشف ملابسات اختطاف البعض منهم او الاعلان عن الجناة الذين قاموا بعمليات الترهيب او القتل او حتى القمع والتهجير.

آليات لحماية المدافعين:

- 1_ وجود خط الساخن لتلقي البلاغات حول الانتهاكات ونشر المقالات و البيانات المتعلقة بالانتهاكات
- 2_ التوثيق لغرض بناء ذاكرة جماعية عن تجارب المدافعين وبالذات الانتهاكات القائمة على اساس النوع الاجتماعي ومعرفة الاحتياجات
- 3_ الابلاغ و التقاضي
- 4_ الدعم النفسي والاجتماعي

يمكن تصنيف الانتهاكات التي تواجهها المدافعين عن حقوق الانسان

- 1_ الاعتداء على الحياة و السلامة الجسدية (التهديد بالقتل او التعذيب او الاعتداء الجنسي بكافة اشكاله او العنف المنزلي)

2_ الاعتداء على الحرية (الاعتقال التعسفي او الاختطاف و الاختفاء القسري)

3_ الاعتداء على الخصوصية (تهديد افراد العائلة و الاعتداء عليهم)

4_ الاعتداء على السمعة (حملات التشهير و توجيه الاتهامات)

5_ القيود القانونية على حرية تكوين الجمعيات او حرية الرئي و كذلك القيود المفروضة على حرية التجمع و التظاهر

6_ عدم الاعتراف بالانتهاكات الموجهة ضد المدافعات عن حقوق الانسان

7_ القيود القائمة على اساس النوع الاجتماعي (حرية التنقل حرية السفر منح الجواز)

حرية التجمع والتعبير عن الرأي

يعد الحق في حرية التعبير والتجمع والتظاهر وتكوين الجمعيات من المتطلبات الاساسية لعمل المدافعين عن حقوق الانسان وترد هذه الحقوق الاساسية في الاعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الانسان والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي ملزمة للدول الاطراف في تطبيقها. وقد نص الدستور العراقي عبر المادة 38 على حرية التعبير والتظاهر والاجتماع.

بعد 2003 ،ظهرت إلى حيز الوجود مئات المنظمات غير الحكومية وبدأ الاف الاشخاص في الانخراط في الانشطة المتصلة بحقوق الانسان . بيد أنه حلت محل هذا الحماس الكبير للمجتمع المدني حيال حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع بواعث قلق تزداد بسبب الانفلات الأمني , وغياب القانون , وتفش العنف لاسيما مع تفاقم العنف المذهبي.

في 6 اذار 2006 اختطف الدكتور أحمد الموسوي، رئيس جمعية حقوق الانسان العراقية من المقر الرئيسي للمنظمة في بغداد وما زال مصيره مجهول، وخلال النصف الاول من أبريل/نيسان 2006 ،اغتيال زهير ياسين، عضو منظمة أسرى الحرب أمام بيته في بعقوبة، في محافظة ديالى وأصيب عضو آخر في المنظمة بجروح في الحادثة نفسها.

استهدف عشرات الاكاديميين كذلك بالقتل ففي اكتوبر 2006 فتح ثلاثة رجال مسلحين النار على الاستاذ عصام الراوي رئيس اتحاد أساتذة الجامعة ، وكان قد تلقى تهديدات بالقتل، ولكنه رفض مغادرة العراق، وكان سبب قتله انه قدم معلومات حول الاكاديميين العراقيين الذي قتلوا منذ 2003 إلى منظمات دولية لحقوق الانسان.

12 ايار 2007 اغتيل الدكتور أديب إبراهيم الجلي، وهو طبيب وعضو قيادي في المنظمة الاسلامية لحقوق الانسان في الموصل على أيدي رجال مسلحين يعتقد أن ينتمون إلى القاعدة، ولقي عشرات المحامين والقضاة مصرعهم منذ غزو العراق في 2003 ،فذهب بعضهم ضحية الاغتيالات حيث اختطف خميس العبيدي من منزله في حي الاعظمية في بغداد في 21 يونيو/حزيران 2006 ، ووجدت جثته بعد بضع ساعات مليئة بالتقوب الناجمة عن إطلاق الرصاص عليه ومدفونة في مدينة الصدر، وطالت الاغتيالات كذلك عدة محامين وقضاة آخرين.

اب 2015 تم اختطاف و اعتقال كل من: جلال الشحمان، واعي المنصوري، علي الذجاوي، رياح عبد الهادي الشباني عضو تنسيقية التيار الديمقراطي لقضاء الشامية، والمتظاهر الكربلائي فدوان الوزني وآخرين، ومن المفيد هنا أن بعض من طالهم الاعتداء العنيف يعانون اليوم من آثار تلك الاعتداءات ومن ضربات خلفت في أجسادهم جروحاً وندباً غير قليلة كما لا يزال المختطفين مجهولي الأثر من دون من يكشف عن حقيقة أوضاعهم! وإذا كان السيد رياح قد أطلق سراحه بعد تعذيبه وتهديده فإن السيد الوزاني قد بدأ إضراباً عن الطعام منذ اعتقاله، من قبل السلطات الامنية صباح يوم الاربعاء 2016/8/31، مطالباً بالإفراج عنه، من دون نتيجة.

الإعلاميون

عانى العاملون في وسائل الاعلام الذين يدافعون عن حقوق الانسان من حملات عنف واسعة فقد شهد العراق حالات اغتيال وقتل وتهجير وترهيب لعدد كبير من الصحفيات ,والصحفيين وقد بلغ عدد الذين قتلوا نتيجة عملهم الصحفي وكشفهم ملفات فساد الى اكثر من 400 صحفي وصحفية كان للانفلات الامني وغياب تطبيق القانون ووجود عناصر مسلحة مثل داعش والقاعدة ومجاميع مسلحة اخرى الدور الاكبر في ارتفاع حالات الاختطاف والتهديد والقتل وحتى التشهير ففي 22 شباط 2006 تم خطف وتعذيب وقتل الاعلامية اطوار بهجت في مدينة سامراء بسبب اصرارها على تغطية الاحداث الدموية الحاصلة في المدينة وكشفها ملابس التفجير الذي طال مرقد ديني(الامام العسكري). في 5 نيسان 2007 كان موعد المذبة العراقية خمائل محسن مع الموت وتزعم مصادر الشرطة أن خمائل محسن اختطفت من قبل جماعات مسلحة من منطقة اليرموك ووجدت الفقيدة جثة مثخنة بالطعنات في منطقة الجامعة غرب بغداد.

شهد العراق موجة عالية من الحراك المدني والتظاهرات التي انطلقت أوائل عام 2011 وخرج المتظاهرون في العراق، بمظاهرات للمطالبة بتحسين الخدمات العامة والقضاء على الفساد، ورغم ان المظاهرات كانت سلمية نسبياً في العديد من المدن العراقية الا ان ذلك لم يمنع القوات الامنية من استخدام العنف والاشتبك مع المتظاهرين بأجزاء معنية من العراق اضافة الى أعمال عنف ضد صحفيين ومكاتب إعلامية في أنحاء العراق. ففي اذار 2011 تعرضت الاعلامية والناشطة نبراس المعموري للضرب من قبل قوات مكافحة الشغب بسبب مشاركتها في تظاهرة ساحة التحرير لسوء الخدمات واستشراء الفساد ورفضها الانسحاب كما تعرضت خلال شباط 2016 للتهديد بالقتل في حال عدم تركها عملها الاعلامي والمدني وبسبب عدم امتثالها للتهديد شنت عليها حملة واسعة من التشهير والاذخار المفبركة استمرت رغم قيامها برفع دعوى قضائية بحق من قام بالتشهير.

8سبتمبر (أيلول) 2011 اغتيل هادي المهدي، وهو صحفي بارز ، بمنزله في بغداد، وقد كان المهدي ينتقد السلطات العراقية بشكل دوري، وكان برنامجه الإذاعي يناقش عددا من المواضيع الحساسة التي تتراوح من الفساد وحتى عدم توفر الخدمات الحكومية الأساسية، وكان هو سابع صحفي عراقي يُغتال خلال عام 2011، وحتى إقليم كردستان في العراق، حيث الوضع الأمني أكثر هدوءاً، الا انه شهد موجة مقلقة من الاعتداءات على الصحفيين.

القوانين المتعلقة بالاعلام : اقر "قانون حقوق الصحفيين" في شهر أغسطس (آب) 2012 ، وبينما أن هذا القانون يتضمن بعض العناصر الإيجابية، فإنه يتضمن كذلك بعض الأحكام المقلقة التي قد تؤدي لتآكل الحريات الإعلامية، بما في ذلك نص كلماته مبهمه يحظر على الصحفيين "الإخلال بأمن واستقرار البلاد" ويجيز تعليق المطبوعات التي "تنشر تصريحات مثيرة أو عدوانية". كما أن هناك عشرة قوانين تتعلق بالإعلام والحريات وحق الحصول على المعلومات مازالوا بمراحل مختلفة من النظر بهم، من بين تلك القوانين قانون حرية التعبير عن الرأي، وقانون هيئة الاعلام والاتصالات ، وقانون جرائم الإنترنت.

المدافعات عن حقوق الانسان (تجارب حية)

شهدت الفترة ما بعد 2003 تأسيس منظمات غير حكومية عديدة، وركز العديد من هذه المنظمات على تمكين المرأة في العراق ويغطي طيفا من الانشطة، بما في ذلك الرعاية الصحية ومشاريع توليد الدخل والتعليم والتدريب المهني عريضا والمساعدة القانونية وحماية النساء المعرضات للخطر. وتتنخرط العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان الموظفات لدى منظمات غير حكومية توفر من أجل حقوق الدعم والمساعدة، أو المنتسبات إلى مثل هذه المنظمات. وقد أسهم إنشاء شبكات رسمية وقيام تحالفات بحسب الظروف للمنظمات النسائية العراقية في تقوية صوت المرأة في العملية السياسية. وجرى تضمين حد أقصى من الكوتا النسائية البرلمانية، بمعدل 25 بالمائة، في الدستور العراقي لعام 2005 ،بيد أنه لدى العديد من المدافعين عن حقوق المرأة مخاوف من ترك الدستور عبر المادة 41 الابواب مفتوحة لمراجعة قانون الاحوال الشخصية بفضي هذا إلى تأثير أعظم للسلطات الدينية في الشؤون المتعلقة بالأحوال الشخصية، بما في ذلك الزواج والطلاق والميراث.

تواجه المدافعات عن حقوق الانسان في العراق استمرار العنف على نطاق واسع ، فقد تعرضن للمضايقات ,والتهديد لعدد من الاسباب منها النوع الاجتماعي، وحالة القمع الاجتماعي والثقافي للمرأة والتقاليد التي تحبسها ضمن أدوار نمطية في الإطار المنزلي، ؛ لذا العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان ركزن من خلال عملهن على المساواة بين الجنسين ورفض التمييز والعنف الموجه ضدهن وحتى ضد المجتمع، وكثيرا ما ينظر إليهن على أنهن يتحددين الاعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية، من بينها سعيهن إلى تثبيت حقوقهن المدنية والسياسية، أو دعوتهن إلى مزيد من الحرية للمرأة والمشاركة في التظاهرات والمسيرات وحملات المدافعة والمناصرة ، أو توفيرهن

الحماية لفتيات ونساء مستضعفات مثل بعض النساء اللائي تتهددن بسبب جرائم الشرف، وقد ذكر تقرير المقررة المعنية والمدافعين عن حقوق الانسان الصادر عام 2010 ان العراق اكثر دولة تعرضت فيها المدافعات، و الناشطات لهجمات مسلحة او تهديد بالقتل او القتل المتعمد.

في 17 أيار 2008 ، قتلت ليلى حسين إثر اطلاق النار عليها أثناء سيرها برفقة مدافعتين عن حقوق المرأة كانتا يساعدها على الفرار من العراق، وأصيبت المرأتان بجروح في الهجوم، وكان من المعروف أن حياة ليلى حسين معرضة للخطر بسبب إبلاغها عن زوجها وتركه بسبب قتله ابنتهما المراهقة، رند عبد القادر، في مارس آذار 2008 لاقامتها علاقة صداقة مع جندي بريطاني يعمل مع القوات المتواجدة في البصرة، وقضت ليلى حسين الاسابيع الاخيرة من حياتها مختبئة بدعم من منظمة محلية لحقوق المرأة.

11 ايار 2008 تروي المدافعات عن حقوق الانسان العاملات في ملاجئ النساء في إقليم كردستان من العراق عن تلقي كثير من التهديدات من قبل أقارب نساء سعين إلى الحماية في هذه الملاجئ، وقد تعرض أحد هذه الملاجئ لهجوم مسلح واحد حيث أطلق مسلحون يعتقد أنهم من أقارب إحدى النساء المقيمت في ملجأ (أسودا) في السليمانية عدة طلقات من بناية مجاورة، ما أدى إلى إصابة المرأة بجروح خطيرة.

30/9/2011 قامت مجاميع مسلحة متخفية في زي مدني التربص للمتظاهرين في ساحة التحرير ، وتم اختطاف الناشطة اية اللامي ورميها في صندوق سيارة أوقفوها بالقرب من الساحة، على مرأى ومسمع من الشرطة والدفاع ومن ثم قاموا بقيادة السيارة باتجاه منطقة الجادرية، حيث انهال مجموعة مسلحة بالضرب والتعذيب بالكيلاوات، على الناشطة البالغة عشرين ربيعاً من عمرها لفترة تجاوزت الساعة، وابلغوها بان هذا هو "الإنذار الأول"، ومن ثم أطلقوا سراحها في الخامسة عصراً.

8 تموز 2011 شارك جمع من الناشطات في تظاهرة في ساحة التحرير في بغداد إصراراً منهن على ادامة الاعتراض بعد الاعتداء عليهن في تظاهرة سابقة ورفعن مجموعة من الشعارات منها: (ضرب النساء في ساحة التحرير زادنا عزمًا للتغيير)، كما وكررن في اكثر من مقطع بان وجه المرأة وحضورها في ساحات النضال السياسي سيكون عنواناً لحقبة التغيير وبعد مرور ما يناهز الساعة من التظاهر في ساحة التحرير، بدأ بعض الامنيين المتكبرين بزي مدني بالتسلل بين الناشطات محاولين بدء مشادة عنيفة تسبب تشتيت التظاهرة. عندها اعلنت الناشطات على مكبرات الصوت ان البلطجية موجودون في الساحة، وانهم بدأن بالتحرش بالنساء، وبعد ان توجهن لتترك الساحة مع الشباب المتظاهرين الى حافلة للنقل، تبعهن (البلطجية) وبدأن بضرب الشباب ومحاصرة الناشطات في باص وارعبهن بضرب المتظاهرين المرافقين لهن ورمي المتظاهر طه شهاب في الصندوق الخلفي لسيارة كانت متواجدة قرب الساحة، وكانت هناك محاولة لسحب متظاهر آخر من الحافلة لاعتقاله، وعندما رأوا ان احد الناشطات كانت تصور مشهد رمي طه شهاب في صندوق السيارة اتجهوا صوبها وسحبوا يدها بعنف شديد ساحبين الكاميرا.

17 أيلول 2014 اعتقال المحامية والناشطة سميرة النعيمي من قبل عناصر داعش في الموصل لانتقادها على صفحتها على "فايسبوك" داعش، بما في ذلك القصف الهجمي وتدمير المساجد والأضرحة في الموصل، حيث أدينتم وتم اعدامها رمياً بالرصاص ، وتم منع زوجها وأسرتها من إقامة جنازة لها، وأشاع التنظيم مبرراً إعدامه، أنها "متهمة الردة". وتعد الناشطة الحقوقية سميرة النعيمي من الشخصيات النسوية الموصلية البارزة، وعرف عنها أنها كانت تترافع في المحاكم الموصلية والعراقية دفاعاً عن المعتقلين ، من دون أن تتقاضى أي أجر، وامتازت بعدم أخذ اتعاب المحاماة من العوائل الفقيرة، فضلاً عن نشاطها الإنساني ومساعدة المتعفين والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة.

23 يوليو 2014 قتلت السياسية العراقية سناء الجبوري وأصيبت ناشطة نسوية كانت برفقتها وهي خولة الجبوري في هجومين منفصلين شنهما إسلاميون متشددون الأربعاء في العراق وقتلت سناء الجبوري، التي كانت مرشحة لانتخابات نيسان/أبريل التشريعية، فيما كانت في السيارة مع زوجها في قضاء الشرقاط على بعد 300 كلم شمال غرب بغداد.

24 يونيو 2014 تم قتل الناشطة السياسية أمية ناجي جبارة مستشارة محافظ صلاح الدين لشؤون المرأة وذلك خلال تجدد الاشتباكات مع مسلحين من داعش بعد ان كانت تقاوم مع الأهالي تنظيم "داعش" الذين حاولوا اقتحام المدينة التي تسكن فيها، لكن قنصا قام بقتلها قرب منزلها أثناء محاولتها الرد عليهم.

أيلول 2014 قامت العصابات الإجرامية "داعش" بأعدام أعداد كبيرة من النساء حيث سبقت جريمة الإعدامات في محافظة نينوى حملة كبيرة للأعتقالات منذ الأيام الأولى لسقوط المدينة حيث شوهد العشرات من النساء في أروقة "المحكمة الشرعية" التابعة للتنظيم، وتم قتل عشرة نساء منهن ثلاث طبيبات وهن (أيناس خطاب، سعاد الطائي، بان عبد العزيز والمحامية نجلاء العمري).

تشرين الأول 2014 تم اعدام 11 امرأة منهن ابتهال يونس الحيايالي وهي نائب المدعي العام في محكمة استئناف نينوى هذا وتم قتلها ذبحاً ولم تسلم الجثة الى أهلها. كذلك تم إعدام البرلمانية إيمان محمد سلمان وهي عضو برلمان سابق عن محافظة نينوى في قضاء تلعفر ورئيسة منظمة الملاك الإنسانية. وقد قاموا بإلقائها في بئر علو عنتر شمالي القضاء بعد قتلها كما تم العثور على مقبرة جماعية ضمت رفات ست نساء كن قد قتلن في وقت سابق وتم دفنهن في منطقة الغابات. ليأتي بعدها مقتل الاستاذة الجامعية (هناء فخري البغدادي) التي قطعت "داعش" رأسها أمام عائلتها.

تموز 2015 .في سابقة خطيرة من نوعها وفي محافظة النجف وتحديدًا (مديرية جنسية النجف – قسم الجوازات) تم رفض تجديد جواز السفر للناشطة انتصار عليوي حسن وذلك بسبب صورتها (بلا حجاب) بالرغم من ان جميع وثائقها تحمل صورة بدون حجاب.

شهر اب 2015 اعتدى عدد من المندسين في تظاهرات الإصلاحات في بغداد، على بعض الناشطين المدنيين والمتظاهرين بالأيدي والأسلحة البيضاء في ساحة التحرير وسط بغداد، الا ان تدخل القوات الأمنية منع اتساع الحادثة، حيث أُلقت القبض على المعتدين، حين قام مندسون بضرب ناشطة بألة حادة (مقص)، وضرب ناشطين آخرين بالأيدي مما تسبب بأذيتهن، لكن الناشطين والمتظاهرين، لم يتعاملوا مع المندسين بالمثّل، للحفاظ على سلمية التظاهرة، فيما تدخلت القوات الأمنية وأُلقت القبض على المعتدين في حين انسحب الناشطون المعتدى عليهم.

6نيسان 2016 تم اعتقال الناشطة المدنية وعضوة الهلال الأحمر الكردي بيرفان الزين من قبل سلطات حكومة اقليم كردستان بدون اي تهمة معلومة او تم الاعلان عنها.

تموز 2016 تعرضت الناشطة خلود الطائي والتي هي مهجرة من مدينة الانبار بسبب احتلال عناصر داعش للمنطقة مما اضطرها الى الانتقال للعيش في مدينة بابل وهنا تعرضت الناشطة الى مضايقات من قبل بعض العناصر المتواجدين في المدينة وتهديدها بترك المنزل والانتقال لمكان اخر لكونها ناشطة ومهجرة بذات الوقت ومستمرة في حضور اغلب الانشطة التي تعقد في بغداد وبابل لاسيما التظاهرات والاعتصامات.

12تشرين الأول 2016 تم اعتقال الناشطة تارة حسين من قبل القوات الامنية في اقليم كردستان بعد مشاركتها في مؤتمر صحفي انتقدت فيه سياسة اردوغان اتجاه العراق.

ان عجز الحكومة العراقية عن حماية المدافعين وعدم وجود تطبيق للقانون وافلات الجناة من العقاب والقضاء ساهم في ان يكون المدافع ضحية سهلة الاستهداف، اضافة الى عدم وجود قوانين تحمي الصحفي باعتباره أهم عنصر في فريق المدافعين عن حقوق الآخرين، وعجز البرلمان عن المصادقة على حزمة من القوانين تنظم عمل المدافعين وتحميهم وتضامن حقوقهم هو السبب الرئيسي لتعرض المدافعين عن حقوق الآخرين لكل هذه الانتهاكات، كما ان معاناة المدافعة عن حقوق الآخرين هي اكبر من زملائها خصوصا في ظل بيئة شرقية تسود فيها العادات والتقاليد والمفاهيم العشائرية البالية ادى الى عدم فهم واحترام ما تقوم به المدافعة والناشطة.

التوصيات:

ما مطلوب من الحكومة العراقية:

تكفل الحكومة بعدم وضع قيود على حرية تكوين الجمعيات أو حرية التعبير أو غيرها من أنشطة المدافعين عن حقوق الانسان بخلاف تلك التي يجيزها القانون الدولي والدستور.

التكفل بعدم وضع قيود على حركة المدافعين عن حقوق الانسان، بما في ذلك الحق في السفر إلى الخارج، بخالف القيود المحددة بشكل ضيق والتي يجيزها القانون الدولي.

التحقيق في الانتهاكات الحاصلة لحقوق الانسان، مثل التعذيب والخطف والقتل وتقديم مرتكبي الانتهاكات والجرائم إلى المحاكمة وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

الكشف عن مصير المختطفين من المدافعين عن حقوق الانسان.

الإقرار علنا وبصورة رسمية من قبل الحكومة بشرعية عمل المدافعين عن حقوق الانسان وبمكانتهم والدور المهم الذي يلهضون به، وكذلك بدور وأهمية المنظمات غير الحكومية المحلية والاقليمية والدولية في تطوير المجتمع العراقي.

التعجيل باقرار وتعديل القوانين ذات العلاقة مثل قانون حرية التعبير وقانون حقوق الصحفيين وقانون حق الحصول على المعلومة.

ما مطلوب من الجانب الدولي:

إصدار بيانات ذات طابع دولي مساند للمدافعين واتخاذ إجراءات محددة في حالة تعرض المدافعين عن حقوق الانسان للترهيب أو المضايقة ومطالبة الحكومة العراقية بحماية المدافعين عن حقوق الانسان

إدراج مسألة المدافعين عن حقوق الانسان بشكل منتظم في الحوارات بين دول الاتحاد الاوربي والعراق وضرورة ملائمة التشريعات العراقية مع المعايير الدولية المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الانسان.

حث البعثات الدبلوماسية لعقد لقاءات مع المدافعين عن حقوق الانسان في العراق للاطلاع على اوضاعهم.

المساهمة في بناء قدرات المنظمات غير الحكومية والأفراد من المدافعين عن حقوق الانسان فيما يتعلق بالاستعانة بالمواثيق الإقليمية والدولية، وكذلك بالاليات الخاصة المعنية بحماية المدافعين عن حقوق الانسان.

تنظيم لقاءات دورية بين منظمات دولية ومنظمات محلية للتشاور من أجل تبادل الخبرات ووضع استراتيجيات ومناهج جديدة لحماية المدافعين عن حقوق الانسان من الاعتداءات.